



دراسة (مجلة "سياسات عربية"، العدد ٢: أيار / مايو ٢٠١٣)

سياسة الغموض النووي الإسرائيلي:

الخلفية والأسباب والأهداف*

محمود محارب | مايو ٢٠١٣

* هذه الدراسة منشورة في العدد الثاني من دورية "سياسات عربية" (أيار / مايو ٢٠١٣)، الصفحات: ٦٠-٧٢، وهي دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كل شهرين

سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة: الخلفيّة والأسباب والأهداف

سلسلة: دراسات (مجلة "سياسات عربية"، العدد ٢: أيار / مايو ٢٠١٣)

محمود محارب | مايو ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

تعالج هذه الدراسة سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة التي تبلورت في ستينيات القرن الماضي، وما انفكت إسرائيل تتبنّاها حتى اليوم. وتقف هذه الدراسة على جذور تلك السياسة وعلى العوامل الداخليّة والخارجيّة التي ساهمت في بلورتها. وتتابع في هذا السّياق تأثير الولايات المتّحدة الأميركيّة في تلك السياسة من خلال متابعة تطوّر الاتصالات والمفاوضات بينها وبين إسرائيل بشأن المشروع النوويّ الإسرائيليّ والنّفاهات التي جرت بين الدولتين في عقد الستينيات والتي تُوجت باتّفاق غولدا مئير- نيكسون في عام ١٩٦٩ بشأن حيازة إسرائيل السّلاح النوويّ. كما تتابع الجدل والنقاش الذي دار بين الباحثين والخبراء الإسرائيليّين بشأن هذه السياسة، منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتستعرض وتحلّل وجهات نظر أنصار سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة ومواقفهم من ناحية ووجهات نظر دعاة سياسة الردع النوويّ العلنيّة الإسرائيليّة من ناحية أخرى. كما تستعرض الدراسة استعدادات إسرائيل للضربة الثانية النوويّة وتحلّل أهداف سياسة إسرائيل النوويّة.

المحتويات

١	السرية وجذور سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة
٢	تبلور سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة بالتفاوض مع أميركا
٨	مذكرة التفاهم بين إشكول وجونسون
٩	التفاهم بين غولدا مئير ونيكسون
١٢	تجديد التفاهم النووي مع كل رئيس أميركيّ منتخب
١٤	النقاش الداخلي في سياسة الغموض النووي
١٤	١. موقف أنصار سياسة الردع النووي الإسرائيليّة العلنية
١٧	٢. موقف أنصار التمسك بسياسة الغموض النووي الإسرائيليّة
١٩	قدرات "الضربة الثانية" النووية الإسرائيليّة
٢١	مركز قيادة حصين محميّ من الأسلحة النووية
٢٣	خاتمة

السريّة وجذور سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة

قام رئيس الحكومة الإسرائيليّة دافيد بن غوريون، منذ بداية تفكيره في المشروع النوويّ الإسرائيليّ في عام ١٩٤٨ وحتى إلى ما بعد إكمال بناء المفاعل النوويّ في ديمونه في نهاية عام ١٩٦٣، بإحاطة هذا المشروع بسدّ منيعٍ من السريّة التامة والغموض المحكم. وقد انسجمت هذه السريّة التامة والتكتم الكامل على المشروع النوويّ الإسرائيليّ والغموض المحكم تجاه أهدافه، مع السريّة التي اتّسمت بها عملية صنع قرارات الأمن القوميّ الإسرائيليّ بشكلٍ عام. تلك السريّة مغروسة عميقاً، ليس في صفوف متّخذي قرارات الأمن القوميّ فحسب، وإنّما في قيم المجتمع الإسرائيليّ أيضاً، وفي ثقافته تجاه كل ما يتعلّق بالأمن القوميّ. كما أن هذه السريّة محصّنة بعقوباتٍ قانونيّة صارمة ضدّ كل من يخالفها. إضافةً إلى ذلك، فإن طبيعة عمل بن غوريون في عملية صنع القرارات الخاصّة بالأمن القوميّ، تميزت بالانفراد في اتّخاذ هذه القرارات المهمّة خارج المؤسّسات الرسميّة والاكتفاء بعرضها على المؤسّسات الرسميّة للموافقة عليها عند الضرورة. أما في حالة المشروع النوويّ الإسرائيليّ، فقد حرص بن غوريون على السريّة الكاملة والغموض التام، حتى يمضي به قدماً ويستكمّله ويوصله إلى الغايات التي أرادها له، من دون إثارة معارضة داخلية إسرائيلية أو دولية خارجيّة، وخاصّة من جانب الإدارة الأميركيّة.

بلغت شدّة الحرص على الالتزام المفرط بالسريّة من ناحية والغموض من ناحية أخرى، إلى درجة أنّ بن غوريون والمجموعة القليلة القائمة على المشروع النوويّ الإسرائيليّ عملوا على عدم كتابة أهداف المشروع على أوراق، وعدم تدوين مبرراته وسياسة إسرائيل النوويّة في وثائق. وأكّد شمعون بيرس، "مهندس" المشروع النوويّ الإسرائيليّ الذي رأس عملية بناء المفاعل النوويّ في ديمونه، أنّ سياسة الغموض تجاه كل ما يتعلّق بالمشروع النوويّ كانت في صميم المشروع نفسه. وأضاف أنّ بن غوريون لم يشأ أن يطرح أو يشرح رؤيته النوويّة لأنّ ذلك كان يعني "ذكر أهدافٍ محدّدة في وقتٍ مبكّرٍ جدّاً وبسرعةٍ تفوق ما

ينبغي". وقد ظلّت هذه الأهداف طوال فترة حكم بن غوريون غامضةً وغير محدّدة^١. وانسجامًا مع سياستيّ السريّة والغموض، لم تُكتب أهمّ القرارات المتّخذة في بدايات المشروع النوويّ، وصيغت القرارات في المرات التي كانت تُكتب فيها، بعبارات عامّة وغامضة من دون شرح. وقد مكّنت هذه السريّة المحكمة إسرائيل من الشروع في بناء المفاعل النووي في ديمونه في عام ١٩٥٨ ومن المضيّ قدمًا فيه ما يربو على ثلاثة أعوام من دون إثارة معارضةٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ، ومن دون أن يعلم العالم شيئًا عن هذا المشروع.

تبلور سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة بالتفاوض مع أميركا

خلال عقد الستينيّات، تبلورت سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة وتأثرت - هي وتطوّر المشروع النوويّ الإسرائيليّ برمته - بالمفاوضات التي أجراها ثلاثة من رؤساء الحكومات الإسرائيليّة؛ هم بن غوريون وإشكول ومئير، مع ثلاثة من الرؤساء الأميركيين؛ هم جون كينيدي وليندن جونسون وريتشارد نيكسون.

في بداية عام ١٩٦١ سعى بن غوريون لعقد اجتماع عاجل مع الرئيس الأميركيّ كينيدي من أجل التوصل إلى تفاهات مع الإدارة الأميركيّة بشأن مشروع ديمونه النوويّ. اعتقد بن غوريون أنّ مرور الوقت من دون التوصل إلى حدٍ أدنى من التفاهات مع الإدارة الأميركيّة لا يخدم إسرائيل، خاصّة أنّ المعلومات بشأن مشروع ديمونه النوويّ تستمرّ في الوصول إلى الإدارة الأميركيّة وتحمل معها تفاصيل كثيرةً ومثيرةً عنه. وفي سياق السعي إلى ترتيب الاجتماع بين بن غوريون وكينيدي، طلبت الإدارة الأميركيّة من إسرائيل السّماح لعالمين نوويين أميركيين زيارة مفاعل ديمونه النوويّ. وقد سافر العالمان إلى إسرائيل في مهمّة استمرّت من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٦١، وزارا مفاعل ديمونه النوويّ ومكثا فيه ستّ ساعاتٍ فقط. وعلى الرّغم من أنّهما لم يدخلتا جميع المنشآت في مجمع ديمونه، ولم يتقدّدا الأمكنة

^١ أفنير كوهين، التابو الأخير: سر الوضع النوويّ الإسرائيليّ وماذا ينبغي العمل به (هاطابو هأحرون: سود هامتساف هاجرعيني شل يسرائيل فماه تسريخ لعسوت بو)، (أور يهودا: كنيرت وزموره بيتان ودفير، ٢٠٠٥)، ص ١٤٨.

المهمّة والحساسة في المفاعل، فإنّهما قدّما تقريراً تضمّن ما يدلُّ على تساهلٍ شديدٍ تجاه إسرائيل، إذ ذكرا فيه عدم وجود أيّ دلائل تشير إلى أنّ في المفاعل النوويّ عمليّاتٍ تهدف إلى تطوير قدرةٍ نوويّةٍ إسرائيليّةٍ، وأنّ المفاعل معدٌّ فعلاً لأغراضٍ سلميّةٍ. ولكن عندما سئلا لدى تقديمهما تقريرهما إلى السلطات الأميركيّة عن إمكان صنع سلاح نوويّ في المفاعل، أقرّا بأنّ في إمكان إسرائيل تطوير القدرة على إنتاج سلاح نوويّ صغيرٍ من هذا المفاعل^٢. ويعقّب زكي شلوم على هذا التقرير وعلى كفيّة تعامل الإدارة الأميركيّة معه بتأكيدِه أنّ هذا الأمر يطرح علاماتٍ استفهامٍ واستغرابٍ كثيرةً. فالمسألة لا تتعلّق بحجم السلاح النوويّ الذي في قدرة إسرائيل تطويره، إذ مهما بلغ هذا الحجم من الصغر، فإنّ له تأثيراتٍ ونتائجٍ إستراتيجيّةٍ في غاية الأهميّة. ويتساءل زكي شلوم في ضوء ذلك: "إذا كان العالمان اللذان زارا المفاعل يعتقدان، حتى من الناحية النظرية فحسب، أنّ إسرائيل تمتلك إمكانيّة إنتاج "سلاح نوويّ صغير الحجم"، فلماذا اقترحا إجراء الزيارة التالية بعد مرور عامٍ كاملٍ على تلك الزيارة الأولى؟ ألم يكونا متنبّهين إلى إمكانيّة خلق وقائع جديدة في مشروع ديمونه، لا يمكن التراجع عنها بعد مضيّ عامٍ؟" ويضيف: "إنّ السؤال الأهم هو لماذا لم يشعل ذلك ضوءاً أحمر لدى الإدارة الأميركيّة؟"^٣.

يبدو أنّ الرئيس الأميركيّ كينيدي قرّر التعامل مع بن غوريون في اجتماعٍ ضمّهما في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦١، بمرونةٍ ونعومةٍ، وعدم الاختلاف علناً معه بشأن مشروع ديمونه في هذه المرحلة، بل كان الاجتماع مريحاً للغاية بالنسبة إلى بن غوريون. هذا مع أنّ مشروع ديمونه النوويّ احتلّ الجزء الأهمّ من الاجتماع، الذي قال كينيدي في بدايته إنّ تقرير العالمين الأميركيين "مفيد" و"جيد"، وطلب إلى بن غوريون أن يشرح له طبيعة المشروع النوويّ وأهدافه في مجمّع ديمونه. وكان بن غوريون ينتظر هذا السؤال، فأعدّ نفسه له جيّداً، فقدّم شرحاً مطوّلاً للأهميّة الكبيرة في إيجاد مصادر للطاقة بالنسبة إلى إسرائيل التي من شأنها أن تجد حلاً لمشكلة مركزيّة في إسرائيل تتمثل في نقص المياه، وأن الطريق

^٢ زكي شلوم، بين ديمونه وواشنطن: الصراع على تطوير الخيار النوويّ الإسرائيليّ ١٩٦٠-١٩٦٨ (هامأفاك عال بيتواح هاوبنسيا هاجرعينيّ شل إسرائيل ١٩٦٠-١٩٦٨)، (تل أبيب: معهد بن غوريون لأبحاث إسرائيل والصهيونيّة وتراث بن غوريون، ومركز يافه للأبحاث الإستراتيجيّة، ٢٠٠٤)، ص ٦٢.

^٣ المرجع نفسه.

الوحيد لحل هذه المشكلة تكمن في تحلية مياه البحر. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يجب إيجاد مصادر طاقة رخيصة، وهو ما يحققه مشروع ديمونه النووي.

إلى جانب تبرير مشروع ديمونه النووي بأنه ذو "طابع علمي - بحثي - صناعي"، شدّد بن غوريون على قلق إسرائيل الأمني في ضوء ازدياد قوّة العالم العربي، وخاصّة تعاضم قوّة مصر. وبناءً على ذلك، أوضح أن هدف إسرائيل في هذه المرحلة هو تخصيص المشروع لأغراضٍ سلمية، ولكنّه أوضح أيضاً أنّ إسرائيل ربما ستقوم بعد ثلاثة أو أربعة أعوام بتطوير المشروع النووي ليكون قادراً على فصل البلوتونيوم الضّروري للطاقة النووية، ولكن ليس ثمة قصدٌ لتطوير قدرة لإنتاج الأسلحة الآن. وكانت هذه إشارة واضحة من بن غوريون إلى أنه لا يلتزم ألاّ تسعى إسرائيل في المستقبل إلى تغيير هدف المفاعل النووي في ديمونه إلى حاجاتٍ أمنية. وأولى كنيدي، في رده على ما قاله بن غوريون، أهميةً لضرورة الشفافية بشأن النشاط الذي يجري في مجمع ديمونه النووي، موضحاً له ذلك باستعانتته بمثالٍ من عالم النساء قائلاً إنّه ينبغي للمرأة ألاّ تكون شريفةً فحسب، وإنما ينبغي لها أيضاً أن تبدو شريفةً. ويبدو أنّ كنيدي كان معنياً في هذه المرحلة بالحصول من بن غوريون على التزامٍ بأنّ إسرائيل لن تسعى في المستقبل المنظور إلى تطوير خيارٍ نوويٍّ عسكريٍّ، وكذلك الحصول على موافقته على زيارة علماء أميركيين مفاعل ديمونه سنوياً، وليس وقف المشروع الإسرائيليّ النوويّ الذي كان من الواضح لكنيدي أنّه يحمل بين ثناياه توجّهاً إسرائيلياً نووياً عسكرياً.

بعد عام ونيف من اجتماع بن غوريون وكنيدي، ساهمت مجموعة من العوامل في تغيير سياسة إدارة كنيدي تجاه المشروع النوويّ الإسرائيليّ من التساهل والمرونة إلى سياسة الحسم والشدة. فقد ازدادت المعلومات^٥ المتنوّعة والمثيرة التي وردت إلى الإدارة الأميركية التي تشير إلى أنّ مشروع ديمونه النوويّ يسير نحو تطوير قدرة نووية عسكرية، وأنّ إسرائيل تبذل أقصى جهدها لإخفاء ذلك عن الإدارة الأميركية،

^٤ المصدر نفسه، ص ٢٦ - ٦٦. للمزيد عن هذا اللقاء بين بن غوريون وجون كنيدي، انظر إلى:

Seymour M. Hersh, *The Samson Option* (New York: Vintage Books, 1993), p. 101-103.

^٥ من تلك المعلومات مثلاً شراء إسرائيل عشرة أطنان من اليورانيوم من جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، علاوة على ما كانت تحصل عليه إسرائيل من فرنسا وفق الاتفاقية المعقودة بينهما عام ١٩٥٧.

هذا بخلاف ما التزمه بن غوريون للرئيس كينيدي في اجتماعهما عام ١٩٦١، تجاه مسألتين اعتبرهما كينيدي مهمّتين، وهما "الشفافيّة" وعدم تطوير القدرة النوويّة الإسرائيليّة العسكريّة في المستقبل المنظور. لكنّ إسرائيل استمرّت في إحاطة مجمع ديمونه النوويّ بجدارٍ من السريّة، واتّبعَت سياسةً بعيدةً جدًّا عن "الشفافيّة" تجاه الإدارة الأميركيّة، واعتمدت أسلوب التّسويف بخصوص زيارة علماء أميركيّين للمفاعل. وعندما سمحت إسرائيل، بعد كثير من المماطلة، لعالمين أميركيّين بزيارة المفاعل، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، فإنّها لم تسمح لهما بالمكوث في مفاعل ديمونه أكثر من ٤٠ دقيقة فقط، ومنعتهما من زيارة أيّ منشأةٍ أخرى في المجمع^٦.

في بداية عام ١٩٦٣، غيرَ الرئيس كينيدي سياسته تجاه مشروع إسرائيل النوويّ، وأخذ يصعدّ من ضغط الإدارة الأميركيّة على إسرائيل في هذا الشأن. وفي النصف الأول من عام ١٩٦٣، وصل ضغط الإدارة الأميركيّة على إسرائيل إلى أوجه. وفي سياق هذا الضغط، أصدر الرئيس كينيدي تعليماته إلى مستشار الأمن القوميّ ماك جورج باندي باتّخاذ كلّ وسيلة ممكنة، وبأسرع وقتٍ ممكن، من أجل تحسين الحصول على المعلومات بشأن نشاط إسرائيل النوويّ، وكذلك إجراء تقييم لوزن المشروع النوويّ الإسرائيليّ وأهميّته في نظر صنّاع القرار في إسرائيل. وطلب الرئيس في الوقت نفسه من وزارة الخارجية الأميركيّة إعداد خطط لوقف المشروع^٧.

أدرك الرئيس كينيدي في هذه المرحلة أنّ بن غوريون يماطل ويسوّف من أجل كسب الوقت والمضيّ في مشروع ديمونه النوويّ، من أجل وضع أميركا والعالم تحت الأمر الواقع. لذلك، كتّف الرئيس كينيدي ضغوطه على بن غوريون من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الأول، انتزاع التزام إسرائيليّ منه بأنّ مشروع ديمونه النوويّ معدٌّ لأغراضٍ سلميّةٍ فحسب. والثاني، فتح المجمع بكل منشآته المختلفة أمام الرقابة

^٦ كشف تقرير سريّ من السفارة الأميركيّة في تل أبيب أرسل إلى الإدارة الأميركيّة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ أنّ إسرائيل تقوم بتطوير مشروعها النوويّ في ديمونه لامتلاك المعرفة والقدرة اللتين تمكّنها في المستقبل من استعمال ذلك في المجالين الاقتصاديّ والعسكريّ. وتوقّع هذا التقرير أن يكون في مقدور إسرائيل إجراء تجربةٍ نوويّةٍ عسكريّةٍ خلال سنّةٍ إلى ثمانية أعوام. للمزيد، انظر: شلوم، بين ديمونة وواشنطن، ص ٧١ - ٧٢.

^٧ شلوم، بين ديمونة وواشنطن، ص ٧٣ - ٧٤.

الأميركية الفاعلة. ونتيجة لهذه الضغوط، التزم بن غوريون في رسالة إلى الرئيس كينيدي في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٣، أنّ المفاعل النووي في ديمونه معدّ لأغراض سلمية فحسب، بيد أنّ بن غوريون ماطل بشأن إخضاع المجمع للرقابة الأميركية الفاعلة. ونتيجة لإصرار الرئيس كينيدي على إخضاع مفاعل ديمونه للرقابة الأميركية الصارمة بأسرع وقت، ومن دون تأجيل، واستمرار بن غوريون في المراوغة، وصل التوتر والخلاف بينهما درجةً اعتقد فيها بن غوريون والنخبة السياسية - الأمنية الإسرائيلية، التي كانت على اطلاع على ما يدور بين القيادتين الأميركية والإسرائيلية، أنّ الرئيس جون كينيدي يعمل على وضع حدّ للمشروع النووي الإسرائيلي في ديمونه.

في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٦٣، أرسل الرئيس كينيدي إلى بن غوريون رسالة شديدة اللهجة تناولت بشكلٍ أساسي موضوع إخضاع مجمع ديمونه النووي للرقابة الأميركية الفعّالة بأسرع وقتٍ ممكن. وقد طلب إلى بن غوريون تحديد موعدٍ لزيارة علماء أميركيين للمجمع في صيف ذلك العام وبأسرع وقتٍ ممكن، والسّماح لهم بزيارة جميع المنشآت ومراقبتها والمكوث فيها وقتاً كافياً للقيام بمهمّتهم، وأن تكون زيارتهم للمجمع دورية. وحذّر كينيدي من تعرّض التزام الولايات المتّحدة تجاه إسرائيل وتأييدها لها لأضرارٍ كبيرة إذا كان هناك اعتقاد بأنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع الحصول على معلوماتٍ موثوقٍ بها في شأن موضوع مهمّ للغاية بالنسبة إلى السلام، مثل جهد إسرائيل في المجال النووي. واختتم كينيدي رسالته بتهديدٍ قال فيه إنّه إذا رفضت إسرائيل الاستجابة لمطالبه، فإنّ ذلك سيُلحق الأذى بمستقبل إسرائيل ورفاهيّتها^٨.

وصلت رسالة الرئيس كينيدي إلى السفير الأميركي في تل أبيب يوم الأحد الموافق لـ ١٦ حزيران / يونيو ١٩٦٣، وقبل أن يتوجّه السفير لإيصال الرسالة إلى بن غوريون، علم أنّ الأخير يعتزم تقديم استقالته من رئاسة الحكومة في ذلك اليوم، ومن ثمّ أحجم السفير عن تسليم الرسالة إلى بن غوريون^٩.

بعد أن حلّ إشكول محلّ بن غوريون وألّف الحكومة الإسرائيلية، محتفظاً لنفسه أيضاً بوزارة الدفاع، أرسل الرئيس كينيدي في ٥ تموز / يوليو ١٩٦٣ إليه الرسالة التي سبق أن وجّهها إلى بن غوريون^{١٠}. ويتبيّن

^٨ المرجع نفسه، ص ١٠٥ - ١٠٨.

^٩ المرجع نفسه.

من المراسلات والاتصالات التي جرت بين إشكول والرئيس كينيدي أنّ الأول لم يكن أقلّ من سلفه تمسكاً بمشروع ديمونه النووي، ولا أقلّ منه تعنتاً بشأن زيارة العلماء الأميركيين للمجمّع، ولكنّه كان أكثر منه دبلوماسيّة وأقلّ صداميّة؛ ففي الوقت الذي كرّر إشكول في هذه المراسلات والاتصالات التي دارت بينه وبين الرئيس كينيدي ما كان قد ادّعاه بن غوريون في مراسلاته الأخيرة مع الرئيس الأميركيّ، أنّ المفاعل النووي في ديمونه معدّ لأغراضٍ سلميّة، فإنّه رفض الطلب الذي ما برح الرئيس كينيدي يصرّ بقوةٍ عليه، وهو أن يقوم علماء أميركيّون فوراً بزيارة مجمّع ديمونة النووي في ذلك الصيف، واقترح أن تكون هذه الزيارة في نهاية عام ١٩٦٣.

كان من الواضح للإدارة الأميركيّة في تموز / يوليو ١٩٦٣ أنّ مجمّع ديمونه النووي يسير نحو امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي^{١٠}، وأنّه سيجري تشغيل مفاعل ديمونه النووي في نهاية عام ١٩٦٣ أو في بداية عام ١٩٦٤. وعلى الرغم من ذلك، لم يتمكّن الرئيس كينيدي من تحقيق مطلب إخضاع المجمّع الإسرائيليّ للمراقبة الأميركيّة ولم يستطع تحديد موعد لزيارة العلماء الأميركيين في صيف ١٩٦٣ كما ألحّ في طلب ذلك من كلّ من بن غوريون وإشكول.

في هذه المرحلة الحساسة للغاية من تطوّر مشروع إسرائيل النوويّ واقترب موعد تشغيل المفاعل النوويّ في مجمّع ديمونه، وتعثّر المفاوضات بين الرئيس كينيدي ورئيس الحكومة الإسرائيليّة إشكول بسبب ملاحظة الأخير بشأن تحديد موعد لزيارة العلماء الأميركيين مجمّع ديمونة النوويّ، اغتيل الرئيس جون

^{١٠} المرجع نفسه.

^{١١} يظهر من محضر اجتماع داخليّ للإدارة الأميركيّة شارك فيه الرئيس جون كينيدي ومدير وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة جون ماكون، الذي شغل منصب رئيس لجنة الطّاقة النوويّة الأميركيّة قبل تعيينه رئيساً للوكالة، أنّ المعلومات المثبتة التي كانت في حيازة الإدارة الأميركيّة في تلك الفترة أكّدت أنّ في وسع إسرائيل أن تنتج سلاحاً نووياً بعد عامٍ من تشغيل المفاعل النوويّ في مجمّع ديمونه. فقد ذكر ماكون الآتي:

“About one year after Dimona goes critical Israel will be able to make a nuclear device. Thereafter they can build up two or three a year. Our estimate is that Dimona will go critical late in 1963 or early 1964”.

للمزيد، انظر: المرجع نفسه، ص ١١٧ - ١٢٠.

كينيدي في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣. تنفّست النّخبة الإسرائيليّة السياسيّة والأمنيّة الصعداء لحدوث هذه "المعجزة" في أنسب الأوقات بالنسبة إلى إسرائيل. فقد زال عن مسرح الحوادث رئيس أميركيّ كانت تخشى إسرائيل ليس من سعيه الدؤوب في عام ١٩٦٣ إلى مراقبة مشروعها النوويّ فحسب، وإنما من ضغطه الشديد عليها لتجميد المشروع وربما إلغائه أيضًا. ومّا زاد النخب الإسرائيليّة ارتياحًا أنّ نائب كينيدي، ليندن جونسون، الذي حلّ مكانه في رئاسة الولايات المتّحدة، كان معروفًا بتأييده الشّديد لإسرائيل وبتعاطفه معها وبارتباطه القوي باللوبي الصهيونيّ في الولايات المتّحدة.

مذكرة التفاهم بين إشكول وجونسون

أتاحت المرحلة الانتقاليّة وفترة تكيف الرئيس جونسون مع منصبه الجديد والزمن اللازم ليتعرّف إلى الملف النوويّ الإسرائيليّ، فسحةً مهمّةً من الوقت مكّنت رئيس الحكومة إشكول من السير في مشروع ديمونه النوويّ من ناحية وإعادة ترتيب أوراقه مع الرئيس الجديد من ناحية أخرى. وقد تبادل الرئيسان الرسائل والاتصالات قبل أن يوجّه جونسون إلى إشكول أوّل دعوة رسميّة أميركيّة لرئيس حكومة إسرائيل لزيارة واشنطن.

اتّسمت رسائل جونسون هذه ومواقفه تجاه المشروع النوويّ الإسرائيليّ بالمرونة والتفهم، واختلفت اختلافًا كبيرًا عن رسائل الرئيس كينيدي ومواقفه في هذا الشأن. وقد أبدى في اجتماعه الأوّل مع إشكول في واشنطن، في ١ حزيران/ يونيو ١٩٦٣، مرونةً بشأن المشروع النوويّ الإسرائيليّ، ولم يمارس على ضيفه أيّ ضغطٍ في ما يتعلّق بالمشروع. استمرّت المفاوضات بين الإدارة الأميركيّة والحكومة الإسرائيليّة بشأن المشروع ومسألة إخضاع مجع ديمونه النوويّ للرقابة الأميركيّة، وتمكين علماء أميركيين من زيارته ومراقبة ما يدور فيه بشكلٍ دوريّ. وقد تمسك إشكول في هذه المفاوضات بمواقف إسرائيل، وأوضح أنّ أقصى ما يمكنه أن يلتزم به هو أنّ إسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تُدخل السّلاح النوويّ إلى المنطقة. وفي ١٠ آذار/ مارس ١٩٦٥، وقّعت إسرائيل والولايات المتّحدة مذكرة تفاهم، والتزمتا الحفاظ عليها بسريّة تامّة. تناولت المذكرة العلاقات بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، والتزامات الولايات المتّحدة الأمنيّة تجاه إسرائيل، غير أنّ أهمّ ما جاء فيها هو صيغة التفاهم بشأن مشروع إسرائيل النوويّ. وقد

التزمت إسرائيل في مذكرة التفاهم هذه بأنّها لن تكون الدولة البادئة بإدخال سلاح نوويّ إلى المنطقة^{١٢}. كانت هذه الصيغة مريحة لإسرائيل وأقصى ما كان يمكنها أن تتطلّع إليه في تلك المرحلة، ولا سيما أنّ إسرائيل أرفقتها برسالة إلى الإدارة الأميركيّة اتّسمت بالعموميّات غير الملزمة بشأن مشروعها النوويّ. فقد سمحت هذه الصيغة لإسرائيل الاستمرار في تطوير مشروعها النوويّ في الوقت الذي رفضت إخضاع مجمّع ديمونه النوويّ للرقابة الأميركيّة أو للرقابة الدوليّة، وظلّت تسمح لعلماء أميركيين بزيارة المجمّع بين فترةٍ وأخرى، ولكن من دون أن تفسح لهم الحرية الكاملة في المكوث في مختلف منشآت المجمّع وقتاً كافياً للقيام بعملهم، ومن دون أن تسمح لهم بزيارة جميع المواقع في المجمّع.

التفاهم بين غولدا مئير ونيكسون

بعد استكمال بناء مجمّع ديمونه النوويّ، لم يُعدّ السؤال الذي عالجه القيادة الإسرائيليّة في منتصف ستينيات القرن الماضي هل ستنتج إسرائيل السّلاح النوويّ، وإنّما متى ستقوم بذلك. وقد ارتبط هذا السؤال ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات التي كان رئيس الحكومة الإسرائيليّة إشكول يجريها مع الإدارة الأميركيّة وبالتفاهمات السريّة التي كانت تتمّ بين قيادة البلدين. وقد درج إشكول في عام ١٩٦٥ على التأكيد للمقرّبين منه أنّ هناك ثلاثة إمكانيات في شأن وضع إسرائيل النوويّ حينئذ: الأول، "قنبلة نوويّة في المخزن" جاهزة للاستعمال؛ الثّانية، أن تكون مكّونات القنبلة النوويّة معدّة وجاهزة للتركيب؛ الثّالثة، الاستمرار في تطوير المشروع النوويّ في مجال البحث تمهيداً لأيّ قرارٍ مستقبليّ. ويبدو أنّ المفاوضات التي أجراها إشكول مع الرئيس جونسون أفضت إلى تأجيل قرار إسرائيل صناعة السّلاح النوويّ لقاء قيام

^{١٢} جاء النصّ الأصليّ بهذا الأمر كالتالي:

The government of Israel has reaffirmed that Israel will not be the first to introduce nuclear weapons .Israeli area –into the Arab

للمزيد انظر: المرجع نفسه، ص ١٩٠ - ١٩١.

الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بأسلحة أميركية تقليدية هجومية حديثة. وفي هذا السياق، زُودت إسرائيل بـ ٤٨ طائرة "سكاي هوك" أميركية يمكنها حمل قنابل نووية^{١٣}.

عند تلبد المنطقة بغيوم الحرب عشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ركبت إسرائيل قنبلتين نوويتين بدائيتين لاستعمالها كمالذخيرة أخير في حال تعرّضت إسرائيل لهزيمة عسكرية في تلك الحرب^{١٤}. وبعد انتصارها في الحرب وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وما رافق ذلك من تلاشي الخطر المزعوم على وجود إسرائيل، باشرت في بداية عام ١٩٦٨ تشغيل مجمع ديمونه بطاقته القصوى لصنع السلاح النووي، وبدأت في ذلك العام صنع ٤ - ٥ قنابل نووية^{١٥}.

في العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، انتخب نيكسون رئيساً للولايات المتحدة خلفاً للرئيس جونسون، وعيّن هنري كيسنجر مستشاراً للأمن القومي. وبعد ذلك بشهرين، حلّت مئير مكان إشكول في منصب رئاسة الحكومة. وفي أواسط العام نفسه، قدّم كيسنجر الذي كان يتمتع بنفوذٍ واسعٍ، عدّة مذكرات مهمة إلى الرئيس نيكسون، بلور فيها موقف الولايات المتحدة من مسألة حيازة إسرائيل للسلاح النووي التي وافق الرئيس نيكسون عليها. وكان سبق لكيسنجر أن أبدى دعمه لحيازة إسرائيل للسلاح النووي قبل توليه منصب مستشار الأمن القومي، حين كان يزور إسرائيل ويلقي محاضرات في كلية الأمن القومي العسكرية الإسرائيلية. وكان موقفه المؤيد والمشجّع حينئذٍ معروفاً للنخبة الأمنية - السياسية الإسرائيلية، كما عبّر عن ذلك كثير من الإسرائيليين في أكثر من مناسبة^{١٦}.

أشار كيسنجر في إحدى مذكراته للرئيس إلى أنّه في أثناء المفاوضات بين إسرائيل وإدارة جونسون، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، في شأن بيع طائرات "فانتوم" إلى إسرائيل، أكّد سفير إسرائيل في واشنطن

¹³ Hersh, *The Samson Option*, p.139;

انظر أيضاً إلى مقال سما فلابان، "تزع الشرق الأوسط من السلاح النووي - الحلّ الوحيد"، في كتاب: أفنير كوهين (محرر)، الإنسانية في ظلّ الذرة (انوشوت بتسيل هاتوم)، (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٧)، ص ١٩٧.

^{١٤} كوهين، التابو الأخير، ص ١٥٤.

¹⁵ Hersh, *The Samson Option*, p. 179

¹⁶ Ibid., p. 177

يتسحاق رابين التزام إسرائيل بأنّها لن تكون الدولة الأولى التي تُدخل السّلاح النوويّ إلى الشرق الأوسط. وأضاف أنّ المشروع النوويّ الإسرائيليّ تجاوز، وفق المعلومات الموجودة لدى الإدارة الأميركيّة، التزام إسرائيل عدم إدخال السّلاح النوويّ إلى الشرق الأوسط، لذلك على الولايات المتّحدة أن تقرّر ما إذا كانت تريد إلغاء صفقة "الفانتوم" أو المضيّ بها وفق شروط معيّنة، على الرّغم من أنّ إسرائيل نقضت التزامها بأنّها لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السّلاح النوويّ إلى الشرق الأوسط¹⁷.

في حقيقة الأمر كان القرار الأميركيّ المطلوب اتّخاذه أوسع من صفقة "الفانتوم" وأهمّ كثيرًا؛ فقد كان مطلوبًا من الإدارة الأميركيّة أن تثبت بسياستها تجاه إسرائيل النوويّة، وهذا بالضبط ما بلورته مذكرة كيسنجر للرئيس نيكسون؛ فقد حاجج كيسنجر في مذكرته بأنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع إرغام إسرائيل على تجميد مشروعها النوويّ، كما أنّها لا تستطيع إجبارها على تفكيك قنابلها النوويّة. وبناءً على ذلك، اقترح كيسنجر أن تستند سياسة الولايات المتّحدة تجاه هذه المسألة إلى التمييز بين امتلاك إسرائيل السّلاح النوويّ علانيّةً وامتلاكه سرًّا. وأشار إلى أنّ امتلاك إسرائيل للسّلاح النوويّ يزيد في الأخطار في الشرق الأوسط، بيد أنّه قال إنّ خطورة علنيّة امتلاك إسرائيل للسّلاح تكاد تساوي خطورة امتلاكها له. لذلك، وبما أنّه لا يمكن للولايات المتّحدة تجريد إسرائيل من سلاحها النوويّ أو تجميد مشروعها النوويّ، ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتّحدة تجاه هذه المسألة الحفاظ على سرّيّة امتلاك إسرائيل لهذا السّلاح. وهذا التمييز الذي جاء به كيسنجر بين الامتلاك العلنيّ للسّلاح النوويّ والامتلاك السريّ له شكل الأرضيّة الصّلبة للتفاهم التاريخيّ الذي جرى بين الرئيس نيكسون ورئيسة الحكومة الإسرائيليّة مئير¹⁸.

اجتمعت غولدا مئير إلى الرئيس نيكسون في البيت الأبيض في ٢٥ - ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩، واحتلّ المشروع النوويّ الإسرائيليّ جانبًا مهمًّا من مداولاتهما. أوضحت مئير خلال الاجتماع عوامل تطوير إسرائيل لمشروعها النوويّ، وقالت إنّ إسرائيل تمتلك السّلاح النوويّ، وعرضت أسباب رفض

¹⁷ Avner Cohen, *Worst Kept Secret: Israel Bargain With The Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010), p. 13-19.

¹⁸ Ibid.

إسرائيل توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT. وقد تمخّص الاجتماع عن تفاهم سرّي شفويّ في غاية الأهمية، إذ التزم الرئيس نيكسون وقف الضّغط على إسرائيل لحضّها على توقيع معاهدة الحظر، وكذلك وقف زيارات الرقابة التي كان يقوم بها العلماء الأميركيّون لمجمّع ديمونه، في حين التزمت إسرائيل عدم إعلان حيازتها أسلحة نووية وعدم إجراء تجارب نووية¹⁹.

تجديد التفاهم النووي مع كل رئيس أميركيّ منتخب

كانت إسرائيل تخشى دومًا ألا تلتزم أيّ إدارة أميركيّة جديدة تأتي عقب إدارة نيكسون بتفاهم مثير - نيكسون بشأن وضع إسرائيل النووي، خاصّة أنّ هذا التفاهم ليس ملزمًا من الناحية القانونية للإدارة التالية. علاوةً على ذلك، كان لكثير من الرؤساء الأميركيّين اللاحقين برامج وطموحات للحدّ من انتشار الأسلحة النووية في العالم، وهو ما كان يحمل بين ثناياه إمكانيّة فتح موضوع وضع إسرائيل النووي مجددًا. لذلك دأب رؤساء الحكومات الإسرائيليّة على تجديد هذا التفاهم مع كلّ رئيس أميركيّ جديد، والاستمرار في تبني سياسة الغموض النووي. وقد كشف عوزي أراد، رئيس "مجلس الأمن القومي" الإسرائيليّ الأسبق والمستشار السابق لرئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو، في مقابلة صحافيّة له، كيف دأبت إسرائيل على تجديد هذا التفاهم مع كلّ رئيس أميركيّ جديد منذ عهد الرئيس جيرالد فورد وحتى عهد الرئيس باراك أوباما²⁰. وقد ذكر عوزي أراد أيضًا أنّه عندما خلف الرئيس فورد الرئيس نيكسون، لم تكن هناك مشكلة تُذكر في استمرار هذا التفاهم. ولكن عندما خلف الرئيس جيمي كارتر الرئيس فورد، وعيّن زيبغنيو بريجينسكي مستشارًا للأمن القومي، ازدادت الشكوك في إسرائيل في شأن مسألة الحفاظ على هذا التفاهم،

¹⁹ Ibid., p. 24-28;

وللمزيد عن ما دار في اجتماع غولدا مئير ونيكسون في شأن إقرار مئير بحيازة القنابل النووية، انظر: مقال ألوف بن، "حتى ما بعد روايات فعنونو"، هارتس، ١٩٩١/١١/٢٩ (الطبعة الورقيّة)؛ وانظر كذلك:

James Adams, *The Unnatural Alliance* (New York: Quartet Books, 1984), p. 162.

²⁰ ناحوم بارنياح وشمعون شيفر، "وثيقة أراد"، ملحق السبت لصحيفة ידיעות أحرونوت (طبعة الورقيّة)، ٢٠١٢/٣/٢.

بيد أنّ شكوكها لم تكن في محلّها. ولم تكن هناك أيّ مشكلةٍ في هذا الشأن أيضًا مع عهد الرئيس رونالد ريغان. ولكنّ الشكوك الإسرائيليّة عادت عند انتخاب الرئيس جورج بوش الأب، وذلك بسبب إعلانه عن مبادرة لنزع السّلاح النوويّ من الشرق الأوسط. ومن أجل مواجهة هذا الأمر، ألّفت الحكومة الإسرائيليّة لجنةً وزاريةً برئاسة الجنرال دافيد عفري، شملت بين صفوفها ممثلي الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة. وقد نجحت هذه اللجنة، بعد جهدٍ ليس بالقليل، في إحباط مبادرة الرئيس بوش الأب بشأن نزع السّلاح النوويّ من الشرق الأوسط. ولكن بقيت المشكلة قائمة لأنّ هذا التّفاهم كان شفويًا. وفي أثناء مؤتمر واي بلانتيشن في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، استغلّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو مفاوضاته ومساوماته مع الرئيس الأميركيّ كلينتون، وموافقته على توقيع اتفاق مع الفلسطينيين، من أجل الحصول على إنجازٍ في مصلحة إسرائيل غير ذي صلةٍ بالموضوع الفلسطينيّ مباشرةً، وإنّما في شأن الملف النوويّ الإسرائيليّ. فقد حصل نتنياهو على تعهدٍ أميركيّ مكتوبٍ ينصّ على أنّ الولايات المتّحدة "لن تضعف قدرة الردع الإسرائيليّ" في أيّ مبادرة تتعلّق بنزع الأسلحة النوويّة من الشرق الأوسط. وكان واضحًا من السّياق أنّ المقصود في "قدرة الردع الإسرائيليّ" هو السّلاح النوويّ الإسرائيليّ. وعند انتخاب جورج بوش الابن، كانت إسرائيل مطمئنّة، ولكن شكوكها ثارت مجددًا، وبقوّة، عند انتخاب الرئيس أوباما في عام ٢٠٠٨، خاصّةً أنّه كانت لديه مبادرةٌ بخصوص نزع السّلاح النوويّ. وقد جرت اتصالات في شأن التّفاهم بين رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو والرئيس أوباما منذ أيار/ مايو ٢٠٠٩، بعد تولّي كلّ منهما السلطة بفترةٍ وجيزة. وتمخّضت هذه الاتصالات والمفاوضات، التي استمرت أشهرًا طويلة، عن توقيع الرئيس أوباما لوثيقةٍ مكتوبةٍ عام ٢٠١٠، بأنّ الولايات المتّحدة لن تخطو أيّ خطوةٍ سياسيةٍ من شأنها الإضرار بـ "قدرة الردع الإسرائيليّ"^{٢١}.

^{٢١} المرجع نفسه.

النقاش الداخلي في سياسة الغموض النووي

ما انفكت الحكومات الإسرائيليّة تتمسك بسياسة الغموض النووي منذ ما يربو على خمسة عقود. ولا يزال هناك شبه إجماع في صفوف المؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل على ضرورة الاستمرار في تبني هذه السياسة في المستقبل المنظور، ما دامت إسرائيل تحتكر السلاح النووي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، جرى، ويجري نقاش في إسرائيل، منذ عدة عقود، بين كثير من الأكاديميين والخبراء والباحثين وكبار الصحافيين الإسرائيليين بشأن السياسة المشار إليها. وبرزت في هذا النقاش وجهتا نظر أساسيتان: تبنّت أولاهما سياسة الغموض النووي ودافعت عنها ودعت إلى استمرارها أطول فترة ممكنة. وهي وجهة نظر المؤسستين السياسيّة والعسكريّة في إسرائيل، وهي تحظى بدعمها وبدعم الأغلبية الواسعة للمحلّلين الإسرائيليين. وانتقدت الأخرى، وهي تحظى بتأييد عددٍ محدودٍ من الباحثين والمحلّلين الإسرائيليين، سياسة الغموض من منطلقاتٍ مختلفة، ودعا عددٌ كبيرٌ من أنصارها إلى إحلال سياسة ردع نوويّ علنيّة محل سياسة الغموض.

١. موقف أنصار سياسة الردع النووي الإسرائيليّة العلنية

كان أفضل من عبّر عن وجهة النظر التي تدعو إلى تبني إسرائيل سياسة ردع نوويّ علنيّة، الباحث الإسرائيليّ شاي فيلدمان في كتابه "الردع النووي الإسرائيلي" ^{٢٢}.

^{٢٢} كتب شاي فيلدمان هذا الكتاب عندما كان باحثاً في مركز الأبحاث الإستراتيجيّة التابع لجامعة تل أبيب، ونشره بعنوان:

Shai Feldman, *Israeli Nuclear Deterrence: Strategy For the 1980s* (New York: Columbia University Press, 1982).

وظهر هذا الكتاب باللغة العبريّة في إسرائيل عام ١٩٨٣.

فقد دعا فيلدمان في كتابه هذا إلى أمرين أساسيين: الأول، التخلّي عن سياسة الغموض النووي واعتماد سياسة الردع النووي العلنيّة. والثاني، أن تشكّل سياسة الردع النووي العلنيّة الإسرائيليّة المركّب المركزيّ في نظريّة الأمن الإسرائيليّة، بدلاً من الأسلحة العسكريّة التقليديّة الإسرائيليّة. واقترح فيلدمان أن تستند سياسة الردع النووي العلنيّة إلى التّهديد بضرب أهداف ذات "قيمة عليا"، أيّ التّهديد بتدمير المدن العربيّة الكبرى في الدول العربيّة، علاوةً على السدود الكبرى فيها، وذلك بهدف ردع الدول العربيّة عن شنّ حربٍ على إسرائيل، أو ردعها عن القيام بعملياتٍ حربيّةٍ واسعةٍ ضدّ إسرائيل. فإذا ما أقدمت دولة عربيّة واحدة أو عدّة دول عربيّة على شنّ حربٍ على إسرائيل، أو قامت بعملياتٍ واسعةٍ ضدّها، فإنّها تترك مسبقاً أنّها بذلك تعرّض نفسها لأشدّ أنواع العقوبة النوويّة. وحاجج فيلدمان بأنّ في إمكان القنابل النوويّة الإسرائيليّة، التي كانت بحوزة إسرائيل في نهاية السبعينيّات والتي كانت تقدّر بنحو ٤٠ قنبلة نوويّة، أن تدمّر أهدافاً مدنيّة ذات قيمة عليا في الدول العربيّة؛ ففي كل دولة من الدول العربيّة ٣ - ٥ مدن كبرى ذات قيمة إستراتيجية عليا. وستفقد إبادة هذه المدن إلى إبادة ما يقارب ٣٠ بالمئة من مجموع سكان كلّ دولةٍ من هذه الدول. وحدّد فيلدمان المدن المعرّضة للضربات النوويّة الإسرائيليّة كالتالي: في مصر: القاهرة والإسكندريّة والجيزة وأسوان؛ في سورية: دمشق وحلب وحمص؛ في العراق: بغداد والبصرة والموصل؛ في السعوديّة: الرياض وجدة ومكة والطائف؛ في الأردن: عمّان والزرقاء وإربد؛ في ليبيا: طرابلس وبنغازي.

ثمّ يستطرد فيلدمان في عرضه الأولويّات التي يجب على إسرائيل وضعها قائلاً إنّ هذه المدن تشكّل أهميّة قصوى في دولها؛ ففيها النخب التجاريّة والصناعيّة والتقنيّة والفكريّة والعسكريّة والسياسيّة، التي تقطن في أحياء خاصّة بها في المدن الكبرى، وفي الإمكان تحديد هذه الأحياء بسهولة، ووضعها في قمّة الأهداف الأساسيّة للقنابل النوويّة الإسرائيليّة لإبادةها بالكامل. لذلك سيؤدّي تدميرها ليس إلى إبادة ما يربو على ٣٠ في المئة من مجموع سكان هذه الدول فحسب، وإنّما إلى تدمير كلّ ما له علاقةٌ بالتطوّر والعالم الحديث أيضاً^{٢٣}.

^{٢٣} شاي فيلدمان، الردع النووي الإسرائيلي (هرتعا جرعينيت ليسرائيل) (تل أبيب: المركز للأبحاث الإستراتيجيّة في جامعة تل أبيب، ١٩٨٣)، ص ٦٤ - ٦٥.

حاجج فيلدمان في كتابه بأن سياسة الردع النووي العلنية أفضل من سياسة الغموض النووي للأسباب التالية: أولاً، إنها أكثر من سياسة الغموض صدقيّة ووضوحاً وفاعليّة؛ ثانياً، إنها توجب إيجاد عقيدة لاستخدام السّلاح النوويّ، وبذلك تقلّص استخدام السّلاح النوويّ بشكلٍ غير ملائمٍ وغير محسوبٍ؛ ثالثاً، إنها تشجّع النّخب الحاكمة في الدول العربيّة على إجراء "حوارٍ إستراتيجيٍّ" مع إسرائيل، وهو ما من شأنه أن يؤدّي إلى التوصل إلى تفاهماتٍ بخصوص الخطوات التي على هذه النخب الحاكمة الامتناع من القيام بها، لكي تتجنّب التعرّض لضربةٍ نوويّةٍ؛ رابعاً، يساهم الردع النوويّ العلنيّ في تثقيف النخب في الشرق الأوسط على العيش في بيئةٍ نوويّةٍ، ويساعدها في إدراك وتدويت القيود التي يفرضها السّلاح النوويّ على الأهداف السياسيّة للخصم وعلى إمكان تحقيقها^{٢٤}.

إلى جانب فيلدمان، دعا، ولا يزال يدعو، العديد من الباحثين والمحلّلين الإسرائيليّين إلى تغيير سياسة الغموض النوويّ وإحلال سياسةٍ نوويّةٍ علنيّةٍ محلها من منطلقاتٍ مختلفةٍ. ويعود بعض هذه المنطلقات إلى أسبابٍ اقتصاديّةٍ، وأخرى متعلّقة ببرنامج إيران النوويّ وإمكان حصولها على السّلاح النوويّ في الزمن المنظور، بينما يعود بعضها الآخر إلى مسألة إخضاع المشروع النوويّ الإسرائيليّ لحدّ أدنى من الشفافيّة والرقابة، وتوضيح المسؤوليّة عنه وعن عمليّة صنع القرارات في شأنه. ويمكن إيجاز الأسباب التي يعرضها هؤلاء بالنقاط التالية^{٢٥}:

على الرّغم من سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة، تنظر دول الشرق الأوسط والعالم لإسرائيل كدولةٍ نوويّةٍ، وبالتالي لا يغيّر تبنيّ إسرائيل السياسة النوويّة العلنيّة انطباع هذه الدول في شأن وضع إسرائيل النوويّ.

يقود تبنيّ إسرائيل السياسة النوويّة العلنيّة إلى تعزيز المناعة الداخليّة في إسرائيل، وإلى تخفيف القلق الإسرائيليّ المزمّن أنّ العرب سيشنّون في يوم من الأيام حرباً على إسرائيل بالأسلحة التقليديّة.

لم تقلح سياسة الغموض النوويّ في منع كثيرٍ من الدول في الشرق الأوسط من السّعي للحصول على

^{٢٤} المرجع نفسه، ص ١٩.

^{٢٥} آدم راز، "إزاء إيران نوويّة: مزايا سياسة الغموض الإسرائيليّة"، عدكان استراتيجي، المجلد ١٤، العدد ٣ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١).

السّلاح النوويّ.

تخفف السّياسة النوويّة العلنيّة الإسرائيليّة من أعباء ميزانيّة الأمن الباهظة الموجهة لتعزيز القوّة العسكريّة الإسرائيليّة بالأسلحة التقليديّة.

يقود خفض ميزانيّة الأمن إلى تخفيف اعتماد إسرائيل على السّلاح والتمويل الأميركيين.

يقود تبني سياسة نوويّة علنيّة إلى سنّ قوانين ووضع أنظمة علنيّة في إسرائيل تتعلّق بالمسألة النوويّة الإسرائيليّة في مختلف جوانبها، وخاصّة في ما يرتبط بعملية صنع القرارات بشأن استخدام السّلاح النوويّ^{٢٦}.

٢. موقف أنصار التمسك بسياسة الغموض النووي الإسرائيليّة

نادى مؤيدو سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة بالتمسك بهذه السياسة، ما دامت إسرائيل تحتكر السّلاح النووي في الشرق الأوسط. ويمكن إيجاز الأسباب التي ذكرها أنصار وجهة النظر هذه بالنقاط التالية^{٢٧}:

تمنح سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّ مكانةً خاصّةً على الصعيد الدوليّ؛ فما دامت إسرائيل تتمسك بهذه السّياسة، ولا تعلن نفسها دولةً نوويّةً، ولا تجري تجربةً نوويّةً علنيّةً، فإنّها لا تُعدّ دولةً نوويّةً. أمّا إذا تبنت سياسةً نوويّةً علنيّةً من دون التنسيق الكامل مع الولايات المتّحدة، ومن دون نيل موافقتها، فإنّ ذلك يضرّ بعلاقات إسرائيل بالولايات المتّحدة، ويُظهر استخفاف إسرائيل بسياسة الولايات المتّحدة في شأن منع انتشار الأسلحة النوويّة، وكذلك يلحق بالأذى بالجهد الدوليّ للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة، وخاصّة في

^{٢٦} نشر أفنير كوهين كثيرًا من الدراسات والكتب التي طالب فيها بإنهاء سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة، منها مقالة له "وضع ذرّة السّيطرة بيد القانون: حان الوقت لإسرائيل التفكير في سنّ قوانين في المجال النوويّ"، *عدكان استراتيجي*، المجلد ١٢، العدد ١ (أيار / مايو ٢٠٠٩)؛ وكذلك في كتابه: *التابو الأخير*.

^{٢٧} انظر مثلاً: بيير عفرون، *معضلة إسرائيل النوويّة* (هاديليمه هاجر عينيّ شل يسرائيل) (تل أبيب: يد طينكين والكيوتس الموحد، ١٩٨٧)؛ وكذلك إلى مقالته "التشبيث بالغموض"، *هآرتس*، ٢٠١٠/٦/١.

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1204513>

وكذلك انظر: آدم راز، "إزاء إيران نوويّة"؛ ومقال شلومو أهرونسون "نظريّة الرّدع النوويّ والواقع في الشرق الأوسط" في كتاب: كوهين (محرر)، *الإنسانيّة في ظلّ الذرّة*؛ وكذلك انظر مداخلة زئيف شيف في مؤتمر هرتسليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في كتاب: عوزي أراد (محرر)، *ميزان المناعة والأمن القوميّ* (مآزان هاحوسن فيهيبطحون هاليومي)، (تل أبيب: ميسكال ويديعوت أchronوت، ٢٠٠١)، ص ٢٤٦ - ٢٤٩؛ وانظر:

Shlomo Aronson, *The Politics and Strategy of Nuclear Weapons in the Middle East: An Israeli Perspective* (New York: State University of New York Press, 1992).

الشرق الأوسط.

إنَّ حفاظ إسرائيل على سياسة الغموض النوويّ يمكنها من الادّعاء أنّها تعارض انتشار الأسلحة النوويّة في الشرق الأوسط. ولكن في اللحظة التي تتخلّى فيها إسرائيل عن سياسة الغموض النوويّ وتنبئ سياسة نوويّة علنيّة، فإنّها تفتح الباب واسعاً للشروع في سباق التسلح النوويّ في الشرق الأوسط.

تعرّز سياسة الغموض النوويّ قدرة إسرائيل على الوقوف ضدّ الدول في الشرق الأوسط التي تسعى للحصول على السّلاح النوويّ، والعمل ضدّها بوسائل عدّة، بما في ذلك الوسائل العسكريّة. ولكن في حالة تبنيّ إسرائيل السياسة النوويّة العلنيّة، فإنّ ذلك يسحب الشرعيّة الدوليّة من تحت أقدامها للقيام بنشاط سياسي وعسكري ضدّ هذه الدول.

ساهمت سياسة الغموض النوويّ في إضعاف دوافع كثير من الدول في المنطقة للتوجه نحو الحصول على السّلاح النوويّ، وسهّلت على متّخذي القرارات في دول عربيّة كثيرة، وخاصّة في مصر، عدم السير نحو تطوير سلاح نووي. وبذلك أثّرت سياسة الغموض النوويّ في النقاش العربيّ الداخليّ في شأن تطوير العرب سلاح نوويّ، لمصلحة النخب العربيّة الحاكمة التي تعارض التوجه نحو تطوير سلاح نوويّ. ولكن إذا ما أقدمت إسرائيل على تبنيّ السياسة النوويّة العلنيّة، فإنّ ذلك يؤديّ إلى إضعاف موقف النخب العربيّة الحاكمة التي تعارض التوجّه نحو الحصول على السّلاح النوويّ، وإلى تعزيز الضّغط الداخليّ العربيّ، وخاصّة في مصر، للحصول على السّلاح النوويّ بشكلٍ لا يمكن للنخب الحاكمة تحمّله.

لن تشكّل سياسة الردّ النوويّ العلنيّة بديلاً من ضرورة الحفاظ على التفوق العسكريّ الإسرائيليّ في الأسلحة التقليديّة، ومن ثم لن تقود إلى خفض أعباء النفقات الماليّة على الأسلحة التقليديّة؛ فالردّ النوويّ لا يمنع نشوب حرب تقليديّة ولا يمنع العمليّات العسكريّة المحدودة ولا أعمال "الإرهاب". لذلك ستحتاج إسرائيل دوماً إلى تفوّقها العسكريّ في الأسلحة التقليديّة على الدول العربيّة، والحفاظ على جهوزيّتها واستعدادها للحرب بالأسلحة التقليديّة.

إذا تبنت إسرائيل سياسة الردّ النوويّ العلنيّة، فإنّها ستبقى في حاجةٍ إلى مساعدات الولايات المتّحدة العسكريّة والماليّة، لأنّ على إسرائيل في الأحوال كلّها الحفاظ على تفوّقها العسكريّ بالأسلحة التقليديّة، وهو الأمر الذي لا يمكنها تحقيقه من دون استمرار المساعدات الأميركيّة السخيّة في المجالين الاقتصاديّ والعسكريّ.

قد يقود تبنيّ سياسة الردّ النوويّ العلنيّة إلى الضّغط باتجاه تخصيص مزيدٍ من الموارد والميزانيات للاستمرار في تطوير الأسلحة النوويّة وتحديثها وزيادتها، خاصّة إذا ما حصلت إحدى دول المنطقة على السّلاح النوويّ؛ فسياسة الردّ النوويّ العلنيّة، التي قد تفتح سباق تسلّح نوويّ في المنطقة، توجب - من

أجل الحفاظ على تأثيرها - الاستمرار في تطوير مختلف متطلّباتها التي تشمل متابعة التطوّرات التكنولوجيّة، وتطوير وسائل الرّدع النوويّ، وتطوير قدرات "الضربة الثانية" وتعزيزها.

تدرك جميع الدول العربيّة في المنطقة، على الرّغم من سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة، أنّ إسرائيل تمتلك ترسانةً كبيرةً من السّلاح النوويّ. وقد قاد ذلك الدول العربيّة إلى الاستنتاج أنّه لا يمكنها، حتى وإن تكن قادرة، الإقدام وإلحاق هزيمة ماحقة بإسرائيل بالأسلحة التقليدية؛ إذ إنّ مثل هذه الهزيمة ربما تقود إسرائيل إلى اللجوء إلى استعمال سلاحها النوويّ. وقد ساهم هذا الأمر في تحفيز الدول العربيّة على البحث عن طرقٍ غير عسكريّة للتوصّل إلى تسويةٍ سلميّةٍ مع إسرائيل.

تمنح سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّ خيار أن تعلن نفسها دولةً نوويّةً في الوقت الملائم، إذا رأت أنّ ميزان القوى العسكريّ في الأسلحة التقليديّة يميل بشكلٍ حادٍّ ضدها ويصب في مصلحة الدول العربيّة. تبقى سياسة الغموض النوويّ الباب مفتوحًا أمام إسرائيل لإعلان نفسها دولةً نوويّةً إذا أصبحت دولة في المنطقة دولة نووية.

مكّنت سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّ من تطوير قدرات "الضربة النوويّة الثانية". وفي حال تعرّض إسرائيل لهجومٍ نوويٍّ من إيران أو من إحدى الدول العربيّة، من الواضح أنّ إسرائيل ستقدّم في "الضربة الثانية النوويّة" على إبادة الدولة أو الدول التي هاجمتها نوويًّا^{٢٨}.

قدرات "الضربة الثانية" النوويّة الإسرائيليّة

ما دامت إسرائيل تحتكر السّلاح النوويّ في المنطقة، ولم يُلح في الأفق إمكانيّة حصول دولة في الشرق الأوسط على السّلاح النوويّ في المدى المنظور، فإنّها لم تبذل جهدًا كبيرًا لتطوير قدرات ضربتها النوويّة الثانية إلى أقصى مداها. ففي فترة السبعينيّات والثمانينيّات من القرن المنصرم، اهتمّت إسرائيل بتطوير

^{٢٨} للمزيد عن ذلك انظر مقال يحزقئيل درور، "مواجهة ضدّ إيران ذات السّلاح النووي"، في: ألكس مينتس وآخرون (محررون)، محاكاة بشأن إيران: اليوم التالي، الإدراك وتوصيات سياسيّة (سيمولاتسيا بنوسي إيران، هيوم شأحري، تفونوت فهلمنتسوت لمدينيوت)، (هرتسليا: المركز متعدّد التخصصات في هرتسليا، ٢٠١١)، ص ١٣-١٩. كذلك انظر إلى مدى تشدّد يحزقئيل درور في دعوته إلى ضرورة إبادة إيران إبادةً كليّةً في "الضربة الثانية" النوويّة الإسرائيليّة، إذا ما أقدمت إيران على ضرب إسرائيل ضربةً نوويّةً، في كتاب: يحزقئيل درور، كن لنا قائدًا (منهيج تهيه لانو)، (تل أبيب: ميسكال ويديعوت أحرانوت، ٢٠١١)، ص ١٩٦.

ترسانتها النووية وزيادتها وبتحديث وسائل إيصال قنابلها النووية إلى أهدافها في الدول العربية، من صواريخ بعيدة المدى وطائرات. وقد دأبت إسرائيل على تحصين صواريخها البعيدة المدى القادرة على حمل القنابل النووية وطائراتها ومطاراتها، علاوة على منتوجاتها النووية، ضد أي هجوم مفاجئ عليها بالأسلحة التقليدية. ولكن عندما بدا لها أن هناك إمكان أن تطوّر إحدى دول المنطقة، ولا سيما إيران، أسلحة نووية في الزمن المنظور، بادرت إلى تعزيز جميع مقومات الضربة النووية الثانية الإسرائيلية. وقد افترضت إسرائيل أن مقومات الضربة النووية الثانية الإسرائيلية لا يمكنها أن تعتمد على تحصين منتوجاتها النووية وصواريخها النووية وطائراتها القادرة على توجيه الضربات النووية وحماتها؛ فهذه جميعها قد تتعرض لضربة نووية واحدة أو لضربات عدة يمكنها أن تشلّها وتعطل إمكان قيام إسرائيل بالضربة الثانية النووية. لذلك سعت إسرائيل للحصول على الغوّاصات المعدّة والملائمة لإطلاق صواريخ ذات رؤوس نووية. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، حصلت إسرائيل، وبأثمان مؤلت ألمانيا أغليبتها، على ثلاث غوّاصات ألمانية من نوع دولفين المعدّة لإطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية^{٢٩}. واتفقت إسرائيل مع ألمانيا في فترة رئاسة كل من أريئيل شارون وإيهود أولمرت للحكومة الإسرائيلية، على شراء إسرائيل غوّاصتين ألمانيتين جديدتين ومتطورتين يمكنهما المكوث تحت الماء فترة أطول من تلك الغوّاصات الثلاث. وقد التزمت الحكومة الألمانية دفع ثلث سعر هاتين الغوّاصتين. وتسلمت إسرائيل الغوّاصة الرابعة من ألمانيا في بداية أيار/ مايو ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تتسلم الغوّاصة الخامسة عام ٢٠١٤^{٣٠}. وفي آذار / مارس ٢٠١٢، وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك اتفاقية مع نظيره الألماني، التزمت ألمانيا بمقتضاها تزويد إسرائيل بغوّاصة ألمانية متطورة في عام ٢٠١٨. كما أنّها التزمت دفع ثلث سعر هذه الغوّاصة البالغ ٤٠٠ مليون يورو^{٣١}. وقد أفادت المصادر الإسرائيلية بأنّ

^{٢٩} باراك رفيد، "ها هي الغوّاصة تأتي"، هآرتس، ٢٣/٣/٢٠١٢:

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1669932>

^{٣٠} جيلي كوهن، "ألمانيا سلّمت إسرائيل الغوّاصة الرابعة من نوع دولفين"، هآرتس، ٣/٥/٢٠١٢:

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1699666>

^{٣١} رفيد، "ها هي الغوّاصة تأتي".

الغوّاصات الألمانيّة التي حصلت عليها إسرائيل تحتوي على فُوّهاتٍ قطر الواحدة ٦٥٠ ملم مناسبة لإطلاق صواريخ موجّهة نوويّة من نوع "بوبي" إسرائيليّة الصنع، يصل مداها إلى ١٥٠٠ كم^{٣٢}. وفي تحقيقٍ مطوّلٍ، أكّدت صحيفة دير شبيغل الألمانيّة الأسبوعيّة في عددها الصادر في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، استنادًا إلى مصادر ألمانيّة موثوقة، أنّ الغوّاصات التي باعها ألمانيا إلى إسرائيل معدّة وملأمة لإطلاق صواريخ موجّهة نوويّة، وذلك لتعزيز قدرة "الضربة الثانية" النوويّة الإسرائيليّة^{٣٣}.

ومن ناحية أخرى، أكّد تقرير صدر في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ عن مؤسّسة بريطانية مستقلة متخصصة بمتابعة التسلح النووي في العالم، أنّ إسرائيل طوّرت وحسّنت قدرات صواريخها الموجّهة والمعدّة للانطلاق من غوّاصاتها التي اشترتها من ألمانيا، وزادت من مدى المسافة التي تصل إليها هذه الصواريخ. وأضاف التقرير أنّ إسرائيل زادت كذلك من مدى صاروخ "يريو ٣" ليصبح عابرًا للقارات وليصل مداه إلى ٥٠٠٠ كم^{٣٤}.

مركز قيادة حصين محمي من الأسلحة النووية

في سياق استكمال الاستعداد لـ "الضربة الثانية" النوويّة، بدأت إسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٢ بناء مركز قيادة وسيطرة محصّنٍ ومحميٍّ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، في جوف جبل في القدس الغربيّة، بالقرب من مقرّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بتوصية من "مجلس الأمن القوميّ" الإسرائيليّ^{٣٥}. وقد استغرق بناء مجمع مركز القيادة هذا، الذي أُطلق عليه "المركز القوميّ لإدارة

^{٣٢} رؤوفين بدهتسور، الجنرال والوزير والغوّاصة... مصدر سبق ذكره.

^{٣٣} عوفر ادبيرت، "دير شبيغل: ألمان رفيعو المستوى يعترفون بأنّ للغوّاصات دولفين قدرة نوويّة"، هآرتس، ٢٠١٢/٦/٣:

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1722102>

^{٣٤} يوسي ميلمان، "تقرير: إسرائيل تحسّن من قدرة سلاحها النوويّ"، هآرتس، ٢٠١١/١٠/٣١:

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1535685>

^{٣٥} أطيله شومبليي وايلان مرسيانو، "الحفرة في القدس: من هنا تدار الدولة في حالة الطوارئ"، واي نت، ٢٠٠٣/١٢/٧:

الأزمات"، أعوامًا عدة. ويتّضح من التصريحات التي أدلى بها عددٌ من المختصّين والمسؤولين الإسرائيليين أنّ الهدف الأساس من بناء هذا المجمع الواسع في جوف الجبل هو تزويد رئيس الحكومة والحكومة الإسرائيلية وقادة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية الأخرى بمقرّ محصّن في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تشمل اندلاع حربٍ نوويةٍ أو بيولوجيةٍ أو كيميائيةٍ؛ لاستعماله كمركز قيادة وسيطرة يمكنها من إصدار الأمر بتوجيه "الضربة الثانية" النووية، إذا تعرّضت إسرائيل لهجومٍ بالسلاح النووي^{٣٦}. ويعتقدُ بعض المختصّين الإسرائيليين أنّ مجرد بناء مركز القيادة هذا، الذي في إمكانه الاستمرار في قيادة إسرائيل بعد تعرّضها لضربةٍ أو ضرباتٍ نوويةٍ، يعطي قوّة الردع النوويّ الإسرائيليّة صدقيّة؛ إذ سيكون في وسع الحكومة الإسرائيليّة في هذه الحال الحفاظ على الاتصال مع مكونات الضربة الثانية النووية، وخاصّة مع الغوّاصات النووية، وإصدار الأمر لها بتوجيه ضربات نووية ضدّ الدولة التي قامت بالهجوم النوويّ. علاوةً على ذلك، يمكن استعمال هذا المجمع المحصّن في الحروب التقليدية التي قد تنشب بين إسرائيل والدول العربيّة. فالحكومة الإسرائيليّة بحاجة إلى مقرّ قيادةٍ تابعٍ لها، تستطيع من خلاله متابعة مجريات الحرب مباشرةً ومن دون حاجة إلى الذهاب إلى مقرّ قيادة الجيش الإسرائيليّة المحصّن في عمق الأرض في "الكرياه" في تل أبيب^{٣٧}.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2833926,00.html>

^{٣٦} عوفري ايلاني، "هذا ليس نهاية العالم"، هآرتس، ٧/٩/٢٠١٠:

<http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1220548>

^{٣٧} شومبلي ومرسيانو، "الحفرة في القدس".

لقد تبلورت سياسة الغموض النووي الإسرائيليّة في سياق سعي إسرائيل لتطوير مشروعها النوويّ من دون إثارة معارضةٍ دوليةٍ أو داخليةٍ. وتطوّرت سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة وترسّخت في سياق المفاوضات التي أجرتها إسرائيل مع الولايات المتّحدة والتّفاهات التي توصلت إليها الدولتان في الستينيّات من القرن الماضي، وثوّجت باتّفاق مئير- نيكسون عام ١٩٦٩ بشأن وضع إسرائيل النوويّ. وقد أفزّت الإدارة الأميركيّة بموجب هذا الاتّفاق بحيازة إسرائيل السّلاح النوويّ، وأوقفت إرسال العلماء الأميركيّين لمراقبة مجعّ ديمونه النوويّ، وكفّت عن مطالبة إسرائيل بتوقيع اتّفاقية حظر انتشار الأسلحة النوويّة، في مقابل عدم إعلان إسرائيل نفسها دولةً نوويّةً وعدم قيامها بإجراء تجربةٍ نوويّةٍ.

وتحت غطاء سياسة الغموض النوويّ، طوّرت إسرائيل مشروعها النوويّ وباتت تمتلك، كما تؤكّد كثيرٌ من المصادر الأجنبيّة، ترسانة كبيرة من الأسلحة النوويّة التي تشمل أكثر من ٤٠٠ قنبلة نوويّة وهيدروجينيّة ونيوترونيّة، علاوةً على أسلحةٍ نوويّةٍ تكتيكيّةٍ، من ضمنها قذائفُ ورؤوسٌ نوويّةٌ صغيرةٌ يمكن إطلاقها من مدافعٍ وراجماتٍ صواريخٍ في أثناء الحرب ضدّ تجمّعاتٍ دبّاباتٍ ومدرّعاتٍ وجيوشٍ معاديةٍ.

باتت سياسة الغموض النوويّ الإسرائيليّة تشكّل جزءاً من الثقافة النوويّة الإسرائيليّة السائدة والمهيمنة في المجتمع الإسرائيليّ، التي تستند إلى فرضيّاتٍ أساسيّةٍ. وتؤكّد أهمّ هذه الفرضيّات أنّ على إسرائيل الاستمرار في امتلاك ترسانةٍ من الأسلحة النوويّة، بما في ذلك قدرات الضربة الثانية النوويّة، وذلك من أجل الحفاظ على إسرائيل كأقوى دولة وذات النفوذ الأوسع في المنطقة، ولتعزيز منعها ومكانتها ودورها في المنطقة. كما تؤكّد هذه الفرضيّات أنّ على إسرائيل بذل كل طاقاتها لمنع الدول العربيّة وإيران من امتلاك السّلاح النوويّ كي تبقى هي محتكرةً للسّلاح النوويّ في المنطقة أطول فترةٍ ممكنةٍ.

كانت إسرائيل سادس دولة في العالم طوّرت أسلحة نوويّة. وهي تختلف عن سائر الدول النوويّة في العالم، أكانت تلك التي طوّرت السّلاح النوويّ قبل إسرائيل أم تلك التي طوّرتّه بعدها، بنقاط مهمّةٍ للغاية، أبرزها أنّ إسرائيل:

هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنتجت ترسانةً من الأسلحة النوويّة من دون أن تعلن نفسها دولة نووية. هي الدولة النوويّة الوحيدة التي أقامت نفسها على حساب شعبٍ آخر وهجرته ودمرت كيانه ثمّ استكملت

احتلال وطنه عام ١٩٦٧، وما انفكت تعزز استيطانها في المناطق الفلسطينية والعربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وترفض بشدة الانسحاب منها في مقابل سلام شامل ودائم مع جميع الدول العربية. هي الدولة النووية الوحيدة التي لم تحدّد حدودها ولا حدود "وجودها"، علمًا أنّها أكثر الدول النووية وغير النووية في العالم "متاجرة" بالخطر المزعوم على وجودها، في حين هي التي قامت بتدمير كيان شعبٍ آخر وعرضت وجوده للخطر الدائم.

هي الدولة النووية الوحيدة التي يهدّد أبرز منظريها وكتابها في المسألة النووية، أنّها ستستعمل السلاح النوويّ بشدة، وبشكلٍ لا يتلاءم مع الضرر الذي قد يلحق بها، ضدّ أيّ دولةٍ تردّ على عدوانٍ إسرائيليّ عليها، بأسلحةٍ غير نوويةٍ كالسلاح البيولوجي أو الكيماوي. هي أكثر من خاضت، كدولة نووية في العالم، حروبًا منذ قيامها وحتى اليوم.

هي الدولة التي أدخلت السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط، وما انفكت منذ ذلك الحين تحتكر السلاح النوويّ في المنطقة، وتعمل بكل قوتها على إطالة أمد هذا الاحتكار أطول فترةٍ ممكنة. هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي في الوقت نفسه أكثر الدول في العالم سعيًا بكل طاقاتها لمنع أيّ دولةٍ من الدول في المنطقة من الحصول على ما تمتلكه هي من سلاحٍ نوويٍّ منذ عقود، بما يشكّل الحافز الأساس لدول المنطقة للعمل على تطوير خيارها النوويّ.

إنّ عدم إعلان إسرائيل نفسها دولةً نوويةً، وتبنيها سياسة الغموض النوويّ لا يعينان بتاتًا أنّ الشرق الأوسط خالٍ من الأسلحة النووية. فإسرائيل تمتلك "غابّة" من الأسلحة النووية التي تزداد عددًا يومًا بعد آخر، داخل حدودها وفي غوّاصاتها النووية التي تصول وتجول قبالة شواطئ معظم دول المنطقة. ومن الواضح أنّ هذه الترسانة النووية الإسرائيلية لا مبرر لها إطلاقًا، ولا علاقة لها بالدفاع عن وجود إسرائيل؛ إذ لم يكن في يوم من الأيام ولا في الزمن المنظور ثمة خطرٌ على وجود إسرائيل، والسلاح النوويّ الإسرائيليّ بات منذ فترةٍ يُستعمل لبسط نفوذ إسرائيل في المنطقة، ولردع الدول العربية وغيرها عن التصدي للعدوان والاحتلال الإسرائيليين، ولاستمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيليّ في المناطق الفلسطينية المحتلة. علاوةً على ذلك، زادها احتكارها السلاح النوويّ وزاد مجتمعها عدوانيةً وتوسعيةً وعنصريةً وعدائيةً ضدّ القيم الإنسانية، واستخفافًا بحقوق الشعب الفلسطينيّ، وتكرارًا لها. فإسرائيل التي تحتكر السلاح النوويّ هي التي رفضت، وما زالت ترفض بشدة مبادرة السلام العربية التي تدعو إلى سلامٍ شاملٍ ودائمٍ مع الدول العربية، وهو السلام الذي يقوم على انسحاب إسرائيل الشامل من المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، في مقابل

اعتراف جميع الدول العربيّة بها في حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وإقامة علاقاتٍ طبيعيّة وعاديّة معها.

إنّ نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط مسألة في غاية الأهميّة. ولكن لا يمكن اعتبار هذه المنطقة منزوعة السلاح النوويّ ما لم يجرّ تجريد الدولة الوحيدة التي تمتلكه حتى الآن، وهي إسرائيل، منه. واضحٌ أنّ إسرائيل ترفض ذلك بشدّة، ويحظى رفضها هذا بتأييدٍ مبطنٍ من الولايات المتّحدة وكثيرٍ من الدول الغربيّة. ومن المرجّح أن يكون الطريق الوحيد في الأحوال المرئيّة لإمكان نزع الأسلحة النوويّة من الشرق الأوسط هو النديّة والتبادليّة، أيّ من أجل أن توافق إسرائيل على التخلّي عن أسلحتها النوويّة، يجب أن تتخلّى دولةٌ واحدةٌ أو دولٌ عدّة في الشرق الأوسط عن أسلحتها النوويّة. ومن أجل أن يكون لدولةٍ واحدةٍ أو عدّة دولٍ هذه القدرة على التخلّي عن الأسلحة النوويّة، لا بدّ أن يكون لديها أولاً أسلحةً نوويّةً. ولذلك، يبدو من المفارقات أنّه من أجل السّير نحو نزع الأسلحة النوويّة من الشرق الأوسط، لا بدّ أن تصبح دولة واحدة أو عدّة دول أخرى نوويّة. عند ذلك يمكن الحديث بجديّة عن نزع الأسلحة النوويّة من الشرق الأوسط. وكلّما زاد عدد الدول في الشّرق الأوسط المالكة للأسلحة النوويّة، زاد إمكان التوصل إلى اتّفاقية شاملة لنزع الأسلحة النوويّة من الشّرق الأوسط.